

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠٠٦

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى :

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من الهيئات الاقتصادية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ بالتفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ بتحديد رأس مال الهيئة بمبلغ ٤٥٩٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٨٢/٦/٣٠ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٩٠ بتحديد رأس مال الهيئة بمبلغ ١٠٩٤٥٠٠٠ جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة :

وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية :

قرار ،

(مادة أولى)

تحديد رأس مال الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في ١٩٨٧/٦/٣٠ ببلغ وقدره ١٠٩٤٥٠٠٠ جنيه (فقط عشرة ملايين وتسعمائة وخمسة وأربعمئة ألف جنيه لا غير) .

(مادة ثانية)

المنتجات الرئيسية للهيئة تشتمل على مطبوعات تجارية / كتب مدرسية / كراسات إجابة / مطبوعات أخرى متنوعة .

(مادة ثالثة)

يضاف نشاط التصدير لنشاط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

(مادة رابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٠٦/٩/١٢

وزير التجارة والصناعة

م. رشيد محمد رشيد